

أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

The Impact of the Public Budget Deficit on Economic Growth: A Case Study of Algeria (1990-2020)

بن خالدي فضيل¹ ، دوش ليلي²¹ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، Fodil.benkhalidi@univ-tlemcen.dz² جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، leila.douch@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/12/21

تاريخ الارسال: 2025/11/17

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر القياسي لعجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبارها اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية. اعتمدت المنهجية على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لبيانات سنوية خلال الفترة 1990-2020. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث ارتبط تحسن رصيد الموازنة (انخفاض العجز) بزيادة طردية ذات دلالة إحصائية في الناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت ضعيفة المقدار. بينما في المدى القصير، كانت العلاقة طردية ولكن غير معنوية. تؤكد هذه النتائج على حساسية الموازنة الجزائرية لتقلبات أسعار النفط وضرورة معالجة الهيكل الإداري. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بتبني سياسات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام، وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، وتنويع مصادر الاقتصاد لجذب الاستثمارات وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

كلمات مفتاحية: عجز الموازنة، النمو الاقتصادي، السياسة المالية، الاقتصاد الريعي، الانحدار الذاتي (ARDL)

تصنيفات JEL : H62 ، O47 ، E6 ، Q33 ، C32

Abstract :

This study aims to analyze the econometric impact of the public budget deficit on economic growth in Algeria, considering its rentier economy that relies primarily on oil revenues. The methodology was based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model using annual data from 1990 to 2020. The results revealed a long-term equilibrium relationship, where an improvement in the budget balance (a reduction in the deficit) was associated with a statistically significant, albeit small in magnitude, increase in Gross Domestic Product (GDP). In the short term, however, the relationship was positive but not statistically significant. These findings confirm the sensitivity of the Algerian budget to oil price fluctuations and the necessity of addressing the revenue structure. In light of the results, the study recommended adopting policies aimed at rationalizing public spending, improving the efficiency of tax revenue collection, and diversifying the economy's sources to attract investments and reduce dependence on the oil sector.

Keywords: Public Budget; Deficit; Economic Growth; Fiscal Policy; Rentier Economy;

Autoregressive Distributed Lag - ARDL

JEL Classification Cods : H62, O47, E6, Q33, C32

المقدمة

حرصت العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية. بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر من بين البلدان التي يعاني اقتصادها من وجود اختلال في الموازنة العامة (الذي هو العجز) والسبب الأكبر في ذلك وهو اعتماد الجزائر في إيراداتها الذي يتركز على مصدر واحد والذي هو البترول، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة ريعية يعتمد بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة مقارنة بالإيرادات العامة، ومنه أصبحت الموازنة العامة للجزائر متوقفة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، كما أن هذا العجز راجع إلى الارتفاع الهائل في حجم الإنفاق العام بحيث وجهت نسبة كبيرة منه إلى الاستهلاك وهذا ما أدى إلى قصور الإيرادات عن تغطية النفقات. كما سعت الجزائر جاهدة في مواجهة هذه الظاهرة وذلك بوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بحيث عملت على توسيع إيراداتها وتقليص نفقاتها من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومن أجل تحفيز معدلات النمو الاقتصادي على الارتفاع هذا ما يساعدها على تنفيذ مشاريعها ووصولها إلى الأهداف المرجوة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

تعد فترة الدراسة 1990-2020 إطارا زمنيا بالغ الأهمية لتحليل تطور عجز الموازنة العامة وانعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع اختيار هذه الفترة إلى عدة اعتبارات منهجية وواقعية، حيث تمتد الفترة المختارة لثلاثة عقود شهدت فيها الجزائر تحولات هيكلية عميقة، بدءا من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في أوائل التسعينات، مروراً بفترة الانتعاش النفطي وارتفاع الإيرادات ثم مرحلة انخيار أسعار النفط في منتصف 2014، ووصولاً إلى التحديات المرتبطة بالجائحة العالمية في 2020.

مما سبق نرى أن معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء والجزائر تعاني من ظاهرة عجز الموازنة العامة والنتائج الناجمة عنها وأن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي. من هنا تظهر إشكالية البحث الذي نحن بصدد دراسته: ما هو أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الدراسات السابقة:

- قامت دراسة (صيفور و رابح، 2020) باختبار أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتطبيق النموذج الديناميكي (نموذج تصحيح الخطأ ECM) في الفترة ما بين 1965 إلى 2016، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، أما في المدى القريب فيؤثر عجز الموازنة تأثيراً طردياً خلال 4 سنوات وذلك ما يثبت التحليل الكينزي ويرفض التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والتحليل النقدي.

- اعتمدت دراسة (شرقوق و صيد، 2020) التي قامت بها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) على قياس وتحليل علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي على نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات، وتوصلت أنه ليس هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي، فإذا كانت هناك صدمة إيجابية في الحساب الجاري سيكون لها تأثير إيجابي على العجز الموازني في المدى القصير وسلي في المدى المتوسط والطويل.

- تهدف دراسة (Mojong و EFFiong، 2019) على مدى تأثير تمويل عجز الموازنة الحكومية والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات والتمويل الحكومي والإيرادات الحكومية باعتبارها المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في الاقتصاد النجيري، كشفت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي ولوحظت علاقة عكسية بين الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. تمت التصويت بأن تكون الحكومة مسؤولة أمام الناخبين عن طريق منح الشفافية في إعداد وتنفيذ الميزانيات وبالتالي ينبغي وضع نظام سليم لآليات الرقابة الداخلية.

1- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعه:

يمكن القول أن عجز الموازنة يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تتميز بها معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية.

1-1- تعريف عجز الموازنة:

جاءت الدراسات بعدة مفاهيم يمكن اجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية المالية العامة، وقد يقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية أي إعادة توازن الموازنات العامة". (ماجد و قماش، 2001، صفحة 5)
- كما يعرف العجز الموازني (عجز الموازنة) أيضا بأنه: "قصور الإيرادات الحكومية المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة".

- وعجز الموازنة العامة للدولة "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها". (السعيد، 1969، صفحة 50)

- تم تعريفه من طرف ماريو بليجر بأنه: "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية". (تشبيسي، 1992، صفحة 4)

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص مفهوم العجز الموازني للدولة، حيث يمكننا القول على هذا الأخير أنه هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل جميع النفقات.

1-2- أنواع عجز الموازنة:

في معظم دول العالم يعتبر العجز في الميزانية العامة من السمات الأساسية للمالية العامة، وتوجد عدة مقاييس مختلفة ومتنوعة لقياس هذا العجز التي بدورها تتوقف على الهدف من القياس أهمها ما يلي:

1-2-1- العجز الميزاني:

يوضح لنا هذا الأخير مطالب القطاع الحكومي من الموارد بحيث يتم تمويله عن طريق الاقتراض كما يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع النفقات والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية ويتم طرح منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. كما يلي: الانفاق الحكومي - الإيرادات الجارية = العجز الجاري. (بحوش خالد و سليمان، 2016، صفحة 25)

الانفاق الحكومي يعبر عن مجموع الانفاق دون الانفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية والإيرادات العادية.

1-2-2- العجز التشغيلي: وهو العجز عن ربط الديون بفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم، كما يطالب في العادة الدائنون بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية (للدیون) وكذا ربطها ومقارنتها بتطور الأسعار بحيث يعمل هذا الأخير على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة، ومنه يرتفع حجم العجز.

1-2-3- العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة للانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات)، وذلك بدون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة اجراءات لمخاربهه والتي تعمل على التغلب عليه. (cashell, 2005, p. 03)

1-2-4- العجز الشامل: هو عبارة عن الفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا العجز يتم تغطيته باقتراض جديد، كما أن هذا العجز يعمل على تقديم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات الحكومية، دون اقتصرها على الحكومة المركزية والتي لا تشكل جزءا منها. (بجوش خالد و سليمان، 2016، صفحة 26)

1-2-5- العجز المؤقت: هو عجز قد يحدث نتيجة أسباب غير عادية طارئة أو جراء خطأ حدث في تقدير بعض عناصر الموازنة، هذا النوع من العجز يمكن أيضا تسميته بالعجز الموسمي بحيث يزول بزوال السبب المؤدي اليه والذي تسبب في حدوثه. يمكننا معالجة هذا النوع من العجز بعد مدة زمنية قصيرة وقد تكون في الموازنة القادمة. (الشايحي، 1992، صفحة 105)

1-2-6- العجز المنظم: يسمى أيضا بالعجز المقصود أو المخطط، تعتبر نظرية هذا الأخير أن توازن الموازنة هو الأصل، أي بمعنى آخر أن كل هذه السياسات التي تعمل على تنظيم العجز في الموازنة العامة ماهي الا حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الاقتصادي، وتحقيق ذلك قد نعود الى توازن الموازنة الا انه لا يجب أن يكون ذلك على حساب التوازن الاقتصادي. بحيث هو الذي تسمح به الدولة في الموازنة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، تقوم الدولة بالقصد على زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يتغير (بطول وبقصر) ذلك حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة اليه. (لعمارة، 2004، صفحة 103)

2- مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في السلع والخدمات في فترة زمنية معينة، ويعرف أيضا على انه الزيادة التراكمية والمستمرة للدخل الحقيقي في مدة زمنية وذلك أن تكون الزيادة في النمو أكبر من معدل نمو السكان. وهو أيضا الزيادات المستمرة في الدخل القومي على المدى الطويل. (منتدى الجذع المشترك علوم التسيير، 2022)

بالانجليزية : Economic growth هو تدفق الانتاجية الاقتصادية في بلد ما وذلك بارتفاع السلع والخدمات في مدة زمنية محددة. (investopedia, 2025)

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. (عطية، 2003، صفحة 11)

متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان

فهو يشير إلى نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي - معدل النمو السكاني

3- العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي:

تختلف العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي، إلا أنها تباينت آراء المدارس الاقتصادية بشأن العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة.

3-1- النظرية الكينزية (Keynesian Theory): العجز كأداة لتحفيز النمو تمثل السياسة المالية، وفق المنظور الكينزي، أداة محورية لاستقرار الاقتصاد الكلي وتعديل اختلالات الطلب الكلي، خاصة خلال فترات الركود. تنطلق هذه الرؤية من فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد الرأسمالي لا يتمتع بآليات ضبط تلقائية كفيلة بإعادته إلى حالة التوظيف الكامل في المدى القصير، مما يستدعي تدخلاً حكومياً استباقياً. في هذا السياق، لا يُنظر إلى عجز الموازنة الحكومية على أنه مؤشر على سوء الإدارة المالية، بل كأداة مضادة للدورة الاقتصادية (counter-cyclical tool) ووسيلة ضرورية لتحفيز الطلب الفعال (effective demand) وتعويض التراجع الحاد في مكوناته الخاصة المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار. (Blinder, 1973)

3-2- نظرية تكافؤ ريكاردو (Ricardian Equivalence): العجز محايد التأثير: تشكل فرضية تكافؤ ريكاردو (Ricardian Equivalence) تحدياً جوهرياً للفكر الكينزي التقليدي، حيث تقوض المبدأ القائل بأن السياسة المالية التوسعية تمتلك قدرة فعالة على تحفيز الاقتصاد. تبلور هذه الفرضية، التي أعاد إحيائها وتطويرها روبرت بارو (Barro, 1974)، في إطار نموذج يقوم على العقلانية الكاملة للأفراد وتوقعاتهم المستقبلية. وتفيد بأن الأفراد، وهم واعون للقيود المالية بين الأجيال (Intertemporal Budget Constraint) التي تواجهها الحكومة، يدركون أن التمويل بالعجز الحالي (التمثل في خفض الضرائب اليوم) لا يمثل أكثر من مجرد تأجيل للعبء الضريبي، وليس إلغاءً له. وبالتالي، فإنهم يتوقعون بشكل عقلائي أن خفض الضرائب اليوم سوف يستلزم بالضرورة زيادة في الضرائب في المستقبل لخدمة الدين العام وسداده (Barro, 1974).

3-3 - نظرية الازدحام الكلي (Crowding Out): العجز يبطئ النمو على المدى الطويل تشكل ظاهرة الإزاحة الكلية (Crowding Out) نقداً مركزياً لسياسات التحفيز المالي القائمة على التوسع في الإنفاق الممول بالاقتراض، حيث تُسلط الضوء على التكاليف غير المباشرة والآثار التشويهية التي يفرضها العجز المستمر على هيكل الاقتصاد الكلي. تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن الموارد المالية في الاقتصاد محدودة في المدى المتوسط، وعندما تلجأ الحكومة إلى الأسواق المالية لتمويل عجزها، فإنها تدخل في منافسة مباشرة مع القطاع الخاص - وخاصة قطاع الشركات - على موارد الاقتراض المتاحة. (Elmendorf, 1999)

3-4 - النظرية النقدية (Monetarist Theory): تشكل العلاقة بين العجز المالي وعرض النقود محورياً مركزياً في التحليل النقدي، حيث تقدم هذه المدرسة تفسيراً مختلفاً جوهرياً لمخاطر العجز المستمر. لا ترى النظرية النقدية، التي ارتبطت بشكل أساسي بأعمال ميلتون فريدمان، في عجز الموازنة بحد ذاته مشكلة هيكلية، مصدر الخطر الحقيقي في الآلية التي تختارها الحكومة

لتمويل هذا العجز. عندما تلجأ السلطة المالية إلى البنك المركزي لتمويل عجزها - وهي العملية المعروفة بـ "التسييل" أو "التمويل النقدي" - فإنها تطلق العنان لسلسلة من الآليات التضخمية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي. (Sargent, 1981)

3-5- نظرية النمو الداخلي: (Endogenous Growth Theory) جودة الإنفاق: تشكل نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) إطاراً تحليلياً متطوراً لإعادة تقييم العلاقة بين العجز المالي والنمو الاقتصادي، من خلال تحويل النقاش من كم الإنفاق الحكومي إلى نوعيته وكيفية تمويله. فخلافاً للنماذج التقليدية التي ترى في رأس المال المادي المحرك الوحيد للنمو، تبرز هذه النظرية، التي أسسها بشكل رئيسي رومر (Romer, 1986) ولوكاس، دور العوامل الداخلية في عملية النمو، وخاصة رأس المال البشري والمعرفة والابتكار. في هذا السياق، لا يُنظر إلى عجز الموازنة على أنه ظاهرة أحادية البعد، بل كأداة محايدة يمكن أن تتحول إما إلى عبء مستقبلي أو إلى استثمار مُريح، وذلك بناءً على الطبيعة الهيكلية للإنفاق الذي يُمول به هذا العجز. (Romer, 1986)

4- دراسة قياسية لأثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020): من خلال هذه الدراسة سوق نعمل على بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2020. حيث تم استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

1-4 النموذج القياسي:

النموذج المعرف بالعلاقة التالية:

$$PIB = SB + PP + INF$$

حيث:

$$\begin{array}{lcl} PIB : \text{الناتج المحلي الإجمالي} & / & PP : \text{سعر البترول} \\ SB : \text{رصيد الموازنة} & / & INF : \text{التضخم} \end{array}$$

2-4 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج :

استخدمنا في تقدير هذه العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020) بالاعتماد على قاعدة البيانات للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبنك الدولي (BM).

1-2-4 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية:

الجدول(01): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Pp			
القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	
قبول H_0	-0.57	-1.95	PP
رفض H_0	-4.50	-1.95	D(PP)
رفض H_0	-2.60	-1.95	SB
قبول H_0	-1.48	-1.95	INF
رفض H_0	-5.58	-1.95	D(INF)
رفض H_0	-1.98	-1.95	PIB

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة لمتغيري (رصيد الموازنة والناتج المحلي) أكبر من القيمة t الجدولية عند 5% هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية H_0 التي تنص بوجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة أي أن كلا السلسلتين مستقرتان عند المستوى $I(0)$. بينما نلاحظ أنه لا يمكن رفض فرضية عدم النسبة للمتغيرات الباقية (سعر البترول، التضخم) إلا أنه يمكن رفضها بالنسبة للفروق الأولى مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)، من خلال هذه النتائج يمكن تطبيق نموذج ARDL باعتباره النموذج الأكثر ملائمة لحجم عينة البحث خلال الفترة 1990-2020.

2-2-4 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في النموذج المستخدم (ARDL) بحيث تساعدنا على الحصول على مقدرات المعلومات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول 02.

الجدول(02): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

المتغير التابع PIB			
المتغيرات المفسرة	المعلومات	إحصائية T	الاحتمال
PP	-0.003267	-0.187768	0.8528
SB	7.40E-07	3.043948	0.0060
INF	-0.107556	-1.621755	0.1191
C	2.708182	2.269532	0.0334

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك علاقة عكسية غير معنوية تربط بين الناتج المحلي وسعر البترول وكذا الناتج المحلي والتضخم في المدى الطويل، بينما نلاحظ أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي ورصيد الموازنة حيث أن الزيادة بمليون دينار جزائري من رصيد الموازنة تقابلها الزيادة ب $7.40E-07$ مليون دينار جزائري من الناتج المحلي.

3-2-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM-ARDL):

من خلال الجدول رقم 03 يمكننا ملاحظة أن معامل حد تصحيح الخطأ هو سالب (-0.79) ومعنوي، هذا ما يؤكد تصحيح الخطأ وبمعنى آخر أن أسلوب المتغير التابع (PIB) يستغرق فترة ونصف حتى يصل الى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(03): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج

المتغير التابع D(PIB)			
الاحتمال	احصائيات T	المعلومات	المتغيرات المفسرة
0.7537	0.317723	3.83 ^{E-08}	D(SB)
0.0075	-2.947146	-4.52 ^{E-07}	D (SB(-1))
0.0003	-4.315664	-0.798048	CointEq(-1)*

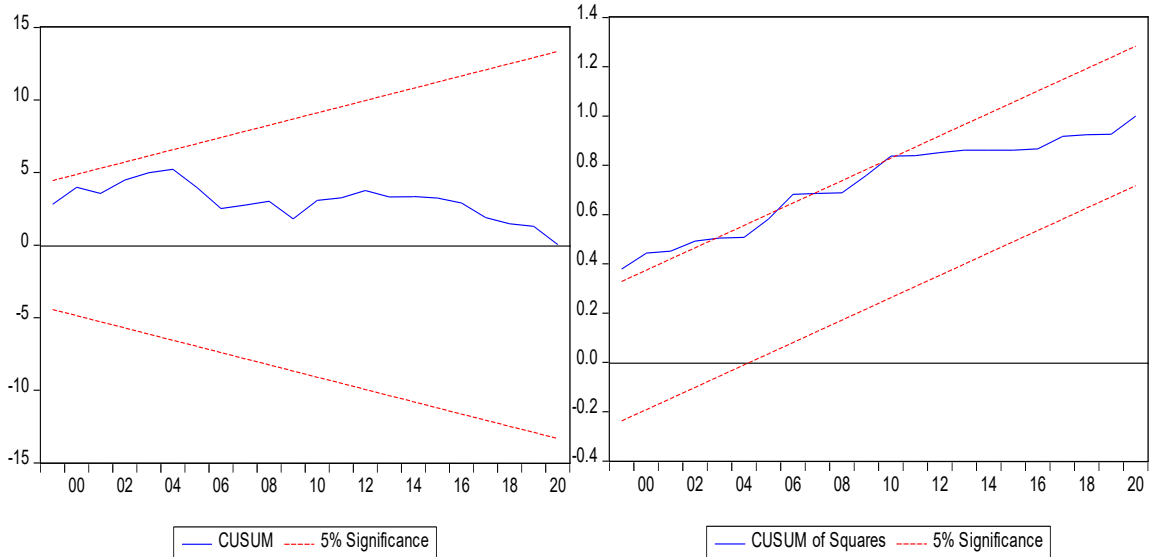
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.798) ومعنوي، وهذا يعني أن 79% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام. كما تظهر النتائج وجود علاقة طردية غير معنوية تربط بين رصيد الموازنة والإنتاج المحلي في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

4-2-4 اختبار استقرارية النموذج (Stabilité test):

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، سوف يمكن هذا الاختبار من تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأمد مع المعلومات قصيرة الأمد، كل هذه نجد لها مصاحبة لمنهجية ARDL هذا ما يوضحه الشكل 01.

الشكل(01): اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2020)

من خلال الشكل يتبين لنا أن معلمات النموذج المقدرة مستقرة هيكلية خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية اختباري CUSUM و CUSUMQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويعني هذا أن النموذج مستقر ومنسجم بين نتائج الأجل الطويل والقصير.

4-2-5 اختبارات تشخيص النموذج:

1- اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.092332	Prob. F(1,26)	0.7637
Obs*R-squared	0.099083	Prob. Chi-Square(1)	0.7529

نلاحظ من خلال الجدول أن prob. Chi-Square(1) (0.7529) أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية عدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.988154	Prob. F(6,22)	0.4571
Obs*R-squared	6.156297	Prob. Chi-Square(6)	0.4059

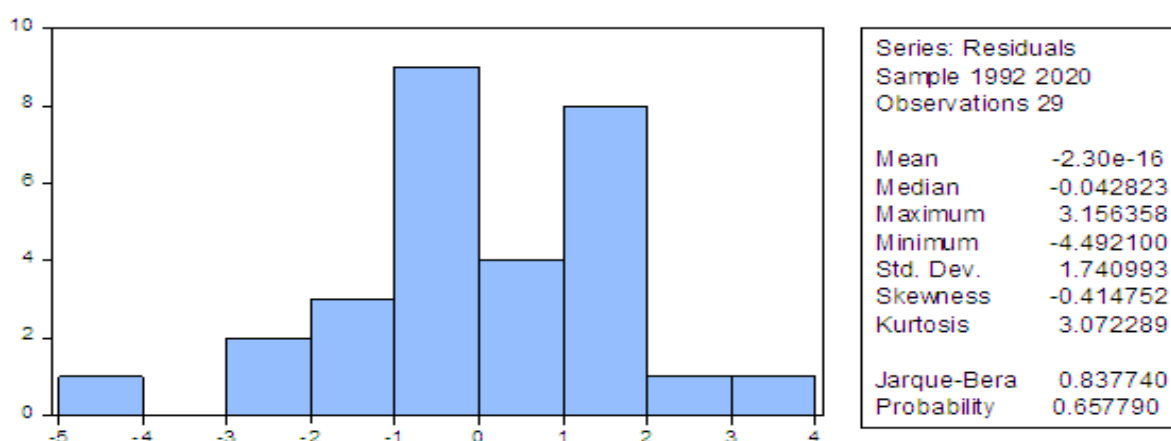
نلاحظ من خلال الجدول أن prob. Chi-Square(1) (0.4059) أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية عدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يتم من خلال هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي أنها تتوزع بشكل طبيعي بحيث يتم اختبار فرضية عدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

بالاستعانة بـ "eviews" تحصلنا على الشكل البياني التالي:

الشكل (02): المعاودة نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.65) وهي أكبر من 5% ومنه يتم قبول الفرضية العدمية ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

الخلاصة:

تناولت الدراسة موضوع أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي، وقد اخذت الجزائر كحالة محل الدراسة التطبيقية، حيث امتدت فترة الدراسة خلال (1990-2020) بحيث تم توضيح العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي مع التطرق لجميع النظريات التي تحدثت على العلاقة التي تربط بينها مع ذكر جميع المدارس التي اختلفت آراءها حول هذه العلاقة. بحيث أن موضوع عجز الموازنة العامة للدولة وأثرها على النمو الاقتصادي تعتبر مشكلة اقتصادية ومالية تواجه جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وان كان بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى أنه اختلفت وتحددت من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تتمثل في كيفية تأثير عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ من خلال تحليل الموضوع تم الوصول الى مجموعة من النتائج:

1. النتائج:

- دلت الدراسة على وجود علاقة موجبة ضعيفة بين عجز الموازنة العامة للدولة والنمو الاقتصادي الجزائري بحيث كلما زاد عجز الموازنة زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح هذا ما يتفق مع النظرية الكينزية.
- اعتماد الموازنة العامة بشكل أساسي على الجباية البترولية وذلك لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة.
- شهدت الفترة (2010-2020) عجزا مقصودا ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم نفقاتها العامة وذلك من أجل تمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة.
- من الأسباب الشائعة في اتساع عجز الموازنة العامة في الجزائر وهو زيادة النفقات العامة.

2. التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- الحد من التهرب الضريبي وبالإضافة إلى ذلك حث الاقتصاد الموازي على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
 - على الجزائر العمل على سياسة نقدية ومالية من أجل تقليل التضخم.
 - تحسين أداء تحصيل الضرائب لتعويض نقص الموارد الناجم عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.
 - العمل بجهد على ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال تطبيق رقابة صارمة عليه وتوجيهه نحو القطاعات التي يمكنها تعزيز النمو الاقتصادي.
 - من الضروري تشجيع المستثمرين الأجانب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

المصادر والمراجع:

- Barro, R. J. (1974). Are government bonds net wealth? journal of Political Economy, 82(6), pp. 1095-1117.
- Blinder, A. S. (1973). Does fiscal policy matter? Journal of Public Economics, 2(4), pp. 319-337.
- cashell, B. w. (2005, 01). the economics of the federal budget deficit. crs report for congress.
- Elmendorf, D. W. (1999). Government debt Handbook of macroeconomics (Vol. 1). In J. B. Taylor & M. Woodford (Eds.) Elsevier.
- investopedia. (2025, 10). investopedia. Récupéré sur investopedia: www.investopedia.com
- Mojong, Hyonthe et Chernes EFFiong. (2019). تمويل عجز الميزانية على التنمية الاقتصادية النيجيري (1980-2008). المجلة الأوروبية للأعمال والإدارة، 5(3)، الصفحات 61-84.
- Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94(5), pp. 1002-1037.
- Sargent, T. J. (1981). Some unpleasant monetarist arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(1), pp. 1-17.
- بجوش خالد، و عبد الغاني سليمان. (2016). اشكالية تمويل عجز الميزانية العامة، أطروحة دكتوراه، أدرار، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
- سمير شرقوق، و فاتح صيد. (2020). علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018. Commercial Sciences (JESMCS) & Journal of Economic Sciences, Management 13(1)، صفحة 497.
- عبد القادر محمد عطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: دار الجامعية للنشر.
- عبد اللطيف ماجد، و مأمون قماش. (2001). الدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة، الأردن. مجلة آفاق الاقتصاد، 22(87).
- فضيلة صيفور، و بلعباس رابح. (2020). أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Ecm خلال الفترة 1965-2016. مجلة البشائر الاقتصادية، 6(1)، الصفحات 351-365.
- كاظم السعيد، (1969). ميزانية الدولة. بغداد: مطبعة الزهراء.
- لعمارة، ج. (2004). أساسيات الموازنة العامة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- ماريو بلجير أوربين تشيبستي. (9, 1992). كيف يقاس العجز المالي. المجلة تمويل والتنمية.
- منتدى الجذع المشترك علوم التسيير. (2022, 03 27). بحث حول النمو الاقتصادي Récupéré sur. منتدى المدينة، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- وليد خالد الشايحي. (1992). الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث (الإصدار 1). القاهرة: دار النشر سيناء للنشر.